

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤١١

الأحد، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد شين بو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1507939 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي قطر واليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد بنعمر، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من الدوحة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بنعمر.

السيد بنعمر (تكلم بالإنكليزية): في إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها في وقت سابق من هذا الشهر، طلب المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع في ١٥ شباط/فبراير. وأبلغت، للأسف، أن العديد من مطالب المجلس ظلت حبرا على ورق. والتطور الايجابي الوحيد الذي يجب علي الأبلاغ عنه هو الإفراج عن رئيس الوزراء وأربعة وزراء في الحكومة من الإقامة الجبرية.

تعمل الأمم المتحدة من أجل حل المنازعات بالوسائل السلمية من خلال التفاوض بشأن تسويات سياسية. وعلاوة على ذلك، فقد أوكل إلي مجلس الأمن ولاية تيسير مفاوضات شاملة بغية التوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني. وعلى هذا النحو، أكدت مرارا وتكرارا لجميع الأطراف أن هذا الحل يمثل العنصر الرئيسي للخروج من المأزق السياسي السائد. وكما يقول المثل،''درهم وقاية خير من قنطار علاج''. لهذا السبب، ما برحت لعدة أسابيع، أركب أمواج مجازفة كبيرة في ظل ظروف أمنية محفوفة بالمخاطر، لمواصلة الاجتماع مع الأحزاب السياسية، بمن فيهم الحوثيون. كذلك فإني على اتصال وثيق مع الرئيس هادي، وقد اشتمل ذلك على زيارتين قمت بهما إلى عدن. أعمل مع جميع الأطراف بأمل حل الأزمة وتفادي نشوب حرب أهلية ومن أجل العودة بالانتقال السياسي إلى المسار الصحيح.

مع ذلك، يبدو أن الأحداث التي وقعت في الأسابيع والأيام الأخيرة تأخذ باليمن بعيدا عن التسوية السلمية لتفضي به إلى حافة حرب أهلية. منذ وصول الرئيس هادي إلى عدن أعلن أن عدن عاصمة مؤقتة لليمن؛ وبدأ بتوسيع ما يسمى باللجان الشعبية الموالية له والتي تسيطر على عدن الآن؛ ويتهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح والحوثيين بشن انقلاب ضده. في المقابل، رفض الحوثيون الرئيس هادي بوصفه القائد الشرعي لليمن، وما انفكوا يحتلون المؤسسات الحكومية ويتوسعون في الأقاليم الأخرى، على الرغم من المطالب المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن.

في أوائل شهر آذار/مارس، اتخذ الرئيس هادي قرارا باستبدال رئيس قوات الأمن المركزي في عدن الذي يُزعم بأنه من الموالين للرئيس السابق صالح والحوثيين، وتعيين شخص آخر مكانه ينظر إليه بوصفه خيارا مثيرا للجدل. ومع ذلك، رفض رئيس قوات الأمن المركزي التخلي عن منصبه، مما أدى إلى عدة جولات من القتال نشبت بين قواته والوحدات العسكرية ضد اللجان الشعبية الموالية للرئيس هادي.

ثم تطورت الحالة إلى المرحلة اللاحقة التي باتت واضحة. في ١٩ آذار/مارس، وقعت صدامات عنيفة بين قوات الأمن

المركزي واللجان الشعبية في مطار عدن الدولي. وفي تحرك مفاجئ، نُشرت طائرات القوات الجوية من صنعاء إلى عدن وألقت قنابل على المجمع الرئاسي، المعاشيق. ومن حسن الحظ أن الرئيس لم يُصب وتم نقله إلى مكان آمن. تفيد التقارير بمواصلة طائرات القوات الجوية التحليق فوق عدن منذ ذلك الهجوم. ووفقا للبيان الصحفي لمجلس الأمن (SC/11826)، المؤرخ ٢٠ آذار/مارس، دِنت الهجوم على المطار والضربات الجوية التي تشكل تصعيدا خطيرا لم يسبق له مثيل.

في ٢٠ آذار/مارس، قام إرهابيون في صنعاء بتفجير مواد متفجرة في مسجدين، نجم عن تلك التفجيرات مقتل ١٤٠ شخصا وجرح ما يزيد على ٣٥٠ شخصا، وهو عمل دِنته بقوة أيضا، وأتقدم بالتعازي إلى أسر الضحايا. في اليوم التالي، احتلت ما يسمى باللجان الشعبية منشأة عسكرية رئيسية في مدينة لحج في الجنوب، مما أدى إلى جلاء القوات. ردا على ذلك، أصدرت اللجنة الثورية الحوثية، نداء إلى جميع الوحدات العسكرية في الشمال بالنفير استعدادا للقيام بحملة في الجنوب.

في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، ظهرت الميليشيات الحوثية التي تدعمها وحدات من الجيش اليمني بأعداد متزايدة في تعز، شمال المركز الصناعي الواقع إلى الجنوب الشرقي وعند مدخل عدن. في وقت سابق من اليوم، أبلغ عن أن الحوثيين قد سيطروا على مطار تعز وعلى مناطق أخرى من المدينة. في تعز أيضا، أُبلغ عن قيام الجنود بتفريق المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. وكما كان الحال في تعز، حدثت مظاهرات مناهضة للحوثيين في صنعاء وغيرها من المدن. ويساورني قلق شديد إزاء اللجوء إلى الاعتقالات والاحتجازات التعسفية وأعمال الاختطاف والعنف، وأدعو إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمتظاهرين السلميين والصحفيين.

ويبدو أن الحوثيين الذين يدعمهم أعضاء في القوات المسلحة اليمنية، يتحركون أكثر الآن جنوبا صوب لحج وعدن. وهناك شعور سائد بين صفوف اليمنيين مفاده أن الحالة تتدهور تدهورا سريعا. كذلك يشعر العديد بالقلق إذ أن الصراع يأخذ منحى طائفيا يبعث على القلق ويعمق من الانقسامات بين الشمال والجنوب. توجد مخاوف من أن يقوم تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية باستغلال حالة عدم الاستقرار الحالية والتسبب بمزيد من الفوضى.وفي أعقاب الهجمات الانتحارية بالقنابل وأعمال القتال، التهبت المشاعر بشدة، وما لم يتم التوصل إلى حل في الأيام المقبلة، سينجرف البلد نحو المزيد من الصراع والتشرذم.

لقد اتصلت مع جميع الأطراف من أجل التحلي بضبط النفس والعمل على تهدئة الحالة. شكك البعض في جدوى وجودنا في صنعاء وفي استمرارالمفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة في ظل التطورات الجديدة. هذا يحملني على تكرار السؤال: ما البديل لدينا؟ فمن الوهم الاعتقاد بأن بوسع الحوثيين شن هجوم والنجاح في السيطرة على البلد بأسره، بما في ذلك مأرب وتعز والجنوب. وبنفس القدر من الخطأ أن نعتقد أن الرئيس هادي بوسعه تجميع عدد كافٍ من القوات لتحرير البلد من الحوثيين. إن أي طرف يريد أن يدفع بالبلد نحو أي اتجاه من الاتجاهين، إنما يستحث صراعا متطاولا على شاكلة سيناريو مجمل لصراعات العراق – ليبيا – سوريا.

هناك العديد من المتطرفين في الجانبين الذين يريدون فشل هذه المفاوضات ويحاولون بشكل حثيث تقويضها. أود أن أؤكد من جديد أن الحوار السلمي هو الخيار الوحيد لدينا. وبوصفي وسيطا، يجب علي أن أحمي سلامة المفاوضات. ويجب أن يكون لدي المجال للدخول في حوار مع جميع الأطراف، بما في ذلك المسؤولون عن استخدام القوة لتعطيل التحول السياسي. لقد تمكنا من القيام بدور بناء حتى الآن، وذلك لأن الأمم المتحدة تعمل مع جميع الأطراف على أساس خالٍ من التحيز، إيمانا منا بأن ذلك يصب على أفضل وجه في مصلحة اليمن.

لا يمكن الانتهاء من وضع اتفاق نهائي لتقاسم السلطة إلا إذا أشركنا جميع الأطراف في العملية السياسية، بمن فيهم الحوثيون والرئيس هادي. فالحوثيون والرئيس هادي عاملان حاسمان الآن للتوصل إلى حل. تواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف على نحو لا يضفي الشرعية على الذين يستخدمون القوة لتقويض العملية السياسية، ولا يقلل من شرعية الرئيس والحكومة أو يضر بحياد الأمم المتحدة.

لقد قمت من فوري بزيارتي الثانية إلى الرياض في غضون ١٠ أيام. أشكر خادم الحرمين الشريفين على المساعدة التي قدمها إلى ضحايا العنف الأخير في اليمن. كما أجريت مشاورات مع حكومة قطر بصفتها تترأس مجلس التعاون الخليجي، واجتمعت أيضا بالسيد عبد اللطيف الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي. من الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي اضطلعا بدور رئيسي في دعم الشعب اليمني على مر السنين. إنني لعلى ثقة بأن مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي، والأمم المتحدة كلها ستواصل العمل معا بصورة وثيقة لمساعدة اليمنيين في وضع عملية الانتقال على المسار الصحيح.

في الختام، أحض جميع الأطراف، في هذا الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات والتصريحات المؤججة للمشاعر، على تقدير خطورة الحالة والعمل على تهدئتها بالتحلي بأقصى درجات ضبط النفس، ووقف جميع الأعمال العدائية والامتناع عن الاستفزاز أو استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. فالحوار السلمي هو السبيل الوحيد المفضي إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اشكر السيد بنعمر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن) سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن خالص الشكر والتقدير على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن للوقوف على تطورات الأحداث المتسارعة في الجمهورية اليمنية والتي أعقبت العدوان الذي استهدف يوم الخميس الماضي مدينة عدن ومجمع المعاشيق التابع لرئاسة الجمهورية. لقد جاء ذلك مواصلة للعملية الانقلابية التي بدأت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ باحتلال المليشيات الحوثية للعاصمة صنعاء. لقد وقف الشعب اليمني عن بكرة أبيه مستنكرا ذلك الانقلاب، ورافضا السير على طريق تأجيج الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي. استمر سيناريو العنف حيث تمثل في العمل الإرهابي الشنيع الذي استهدفت مسجدي بدر والحشوش في صنعاء يوم الجمعة، وهو عمل تحركه أيادي خفية، وذهب ضحيته العشرات من أبناء شعبنا اليمني الصابر. لقد أحدث ذلك ألما غائرا في جسد الوطن اليمني الكبير.

إن المرحلة الانتقالية السياسية اليمنية التي كانت نموذجا للانتقال السياسي والتغيير السلمي والتي تمخضت عن المبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية التي تضمنت جدولا زمنيا. لقد كان لأشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي، وبوجه الخصوص المملكة العربية السعودية الدور الأبرز في رعايتها وتوفير كل السبل الضرورية لنجاحها من أجل خروج اليمن من أزماته، وانتقاله عبر مخرجات الحوار الوطني الشامل نحو بناء دولة يمنية اتحادية حديثة، لم يكن متبقيا من استحقاقاتها سوى إقرار الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في غضون مدة زمنية محددة كي يتمكن شعبنا اليمني العظيم من تجاوز معاناته، وبناء دولة القانون والعدالة والمواطنة المتساوية، والحكم الرشيد. أي دولة الشراكة الوطنية والوحدة التي لا تستثني أحدا، ودولة بعيدة عن الاستئثار والإقصاء والهيمنة، واستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية على حساب رغبات وتطلعات الشعب اليمني ومصالحه العليا.

من هنا، فإن الطريق الوحيد للخروج من الأزمة التي تمر بها بلادنا يمر عبر الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في بلادي، وآخرها القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) الذي يطالب أنصار الله بالعودة عن انقلابهم على الشرعية الدستورية. يمكن تلخيصها كما وردت في خطاب رئيس الجمهورية الموجه إلى الشعب اليمني يوم أمس كما يلي:

انسحاب جميع العناصر المسلحة واللجان من الوزرات والمؤسسات الحكومية كافة. إنها عناصر فرضتها المليشيات المسلحة؛ سحب جميع العناصر المسلحة من العاصمة، صنعاء، والمدن اليمنية الأخرى؛ إعادة كل الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة المنهوبة والمستولى عليها من معسكرات ووحدات القوات المسلحة والأمن إلى المؤسسة العسكرية؛ العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن كافة، والعودة عن جميع الإجراءات التي اتخذت منذ ٢١ أيلول/سبتمبر؛ البدء فورا بتنفيذ المرجعيات الخاصة بخارطة طريق للعملية السياسية والمتمثلة في ما تبقى من استحقاقات المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني التي اتفقت عليها جميع المكونات، وأيدتها الدول العشر الراعية للمبادرة والأمم المتحدة، ووضع جدول زمني واضح لها.

أتقدم من مجلسكم الموقر، وأخص كل دولة عضو فيه من الدول الصديقة التي تربطها علاقات صداقة مع شعبنا اليمني، بالعمل على الوفاء بالتزاماتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لاتخاذ كل الإجراءات العاجلة لوقف منطق العدوان والعنف الذي يهدف إلى تقويض السلطة الشرعية وتجزئة اليمن وضرب أمنه واستقراره. إذ أن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها المليشيات الحوثية وحلفاؤها لا تهدد السلم والأمن في اليمن فسحب، ولكنها تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ان استمرار المجلس في دعمه للشرعية الدستورية المتمثلة في فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي، ودعم وحدة وأمن واستقرار اليمن يعني تأكيده على قرراته المتلاحقة منذ القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) والقرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) والقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)والقرار ٢٢٠٤(٢٠١٥) والبيانات الرئاسية ذات الصلة. ومن هنا، فإنني أهيب بمجلسكم الموقر العمل على لجم طبول الحرب التي يقرعها الإنقلابيون والفتنة التي يعملون على إيقاظها في بلادي والتي تحركها المطامع الإيرانية في اليمن.

وفي هذا الإطار فإننا نؤكد على الدعوة التي وجهها الأخ رئيس الجمهورية، والتي لقيت ترحيبا من الأشقاء فى دول مجلس التعاون، إلى كافة المكونات السياسية اليمنية لاستشعار خطورة المرحلة الراهنة والمشاركة بفعالية في الحوار في مقر أمانة مجلس التعاون الخليجي بالرياض، للخروج بحلول تجنب اليمن الانزلاق، لا سمح الله، إلى الحرب الأهلية والتشظي والانقسام والعنف، وتدعم مساعي الأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، والذي نتطلع أن يقوم مجلسكم الموقر بدعمها في بيانه الرئاسي.

وختاما، لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لإشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي كافة، وفي المقدمة المملكة العربية السعودية، على الدعم والمساندة للشعب اليمني سياسيا واقتصاديا وأمنيا في مختلف المراحل وكافة الظروف، كما أتوجه بالشكر والتقدير لكافة الدول الراعية للمبادرة الخليجية، والدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وأمينها العام السيد بان كي - مون على دعمهم لبلادي. والشكر موصول إلى جامعة الدول العربية وإلى كافة الدول العربية الشقيقة وعلى وجه الخصوص، الأشقاء في مصر والأردن على مواقفهم الثابتة إلى جانب شعبنا، ولن ينسى شعبنا اليمني كل من وقف معه وساندة في الشدائد، ونهيب بالجميع مواصلة دعمهم لعملية الانتقال السياسي السلمي في بلادي، وعدم التخلي عن اليمن في هذه الظروف السياسية والاقتصادية والإنسانية العصيبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دولة الامارت العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، أود أن أشكركم على عقد هذا الجلسة الطارئة لمناقشة التطورات الخطيرة المستمرة في اليمن، كما لا يفوتني أن أشكر السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، على جهوده وإحاطته الإعلامية اليوم.

يجدد بداية مجلس التعاون لدول الخليج العربية التأكيد على دعمه التام لسيادة واستقلال ووحدة اليمن الإقليمية والوطنية، والشرعية المتمثلة فى فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ورفض جميع الاجراءات الأحادية الجانب التي تستمر فى اتخاذها جماعة الحوثي وداعميها. كما نجدد حرص دول مجلس التعاون على المحافظة على أمن واستقرار اليمن والتمسك بالشرعية ورفض الانقلاب عليها، والخروج باليمن إلى بر الأمان، بما يكفل عودة الأمور إلى نصابها واستئناف العملية السياسية، وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وأن لا تصبح اليمن مقرا للتنظيمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة ومرتعا لها.

منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٠١ (٢٠١٥)، المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، واصلت جماعة الحوثي وداعموها اتخاذ إجرءات خطيرة أحادية الجانب تهدف إلى تصعيد الوضع وتقويض الاستقرار والانتقال السياسي، وتهديد وحدة وسيادة واستقلال اليمن، فى انتهاك صارخ وواضح ومستمر لقرارات مجلس الأمن، بما فى ذلك القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، حيث واصلت الجماعة انتهاكاتها بعدم سحب قواتها من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء، وعدم إعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى، واستمرار سيطرتها على المؤسسات الحكومية والأمنية، ومواصلة سياسة الاحتجاز التعسفي.

كما أن قيامها باتخاذ خطوات، تعد من صميم صلاحيات السلطات الحكومية الشرعية المنتخبة، التي تملك وحدها فقط صلاحية عقد الاتفاقيات والتعاون مع الدول الأخرى، يشكل انتهاكا صارخا جديدا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن عدم اكتراثها بالقرارات التي اعتمدها المجتمع الدولي حيال الأزمة اليمنية.

وبدلا من السعي للتعامل بإيجابية مع قرارات مجلس الأمن والحفاظ على وحدة اليمن شعبا وأرضا، تعرض القصر الرئاسى في عدن لقصف بالطائرات، في تصعيد عسكري خطير، لن يؤدي إلا للمزيد من التدهور، وعلى جميع المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وفى الوقت الذي كان المجتمع الدولي ينتظر تنفيذ ما ورد في قرارات مجلس الأمن والانخراط بشكل جدي في المشاورات السياسية، تواصل جماعة الحوثي وداعموها في التقدم للسيطرة على مدينة تعز، في خطوة تصعيدية أكثر خطورة يراد منها إرسال رسالة تحدي لإرادة المجتمع الدولي، وأنهم يواصلون إجراءاتهم للسيطرة على اليمن غير مكترثين بالنتائج المترتبة على هذه الخطوات العدوانية على أمن واستقرار اليمن والعالم.

وفي ظل تلك الانتهاكات والإجراءات الخطيرة والمستمرة والمرفوضة، فإننا ندعو مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤوليته، واتخاذ إجراءات عملية عاجلة لضمان التنفيذ الكامل لقراراته، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، من خلال اعتماد قرار يتضمن اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع بحق معرقلي العملية السياسية، وجميع منتهكي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويرفض الانقلاب على الشرعية ومحاولات فرض الأمر الواقع بالقوة، ويمنع وصول الأسلحة إلى أيدي الجماعات التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، وتعمل خارج إطار الحكومة الشرعية اليمنية.

إن ما يبعث على القلق الشديد هو تدهور الوضع الأمني الحالي، بما فى ذلك تعاظم نشاط تنظيم القاعدة فى شبه الجزيرة العربية، مما شكل عاملا مواتيا لتعاظم إيديولوجيا التطرف والإرهاب والعنف.

كما إن ازدياد وتيرة الهجمات الارهابية في اليمن، كتفجير المسجدين في صنعاء وصعدة، هي أعمال تدينها دول مجلس التعاون بشدة، وتزيد من زعزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

وتأكيدا لالتزام مجلس التعاون الخليجى لدعم وحدة واستقرار وسيادة اليمن، وإدراكا منها بأن استقرار اليمن لن يتحقق إلا من خلال حوار جاد بين كافة فئات واطياف الشعب اليمني الشقيق، فقد استجاب قادة دول مجلس التعاون لطلب فخامة الرئيس اليمني الموجه إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، لعقد مؤتمر بشأن اليمن، تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، ئشارك فيه كافة الأطراف اليمنية.

واننا من خلال هذا المنبر نكرر دعوة كافة المكونات اليمنية للمشاركة فى هذا المؤتمر، وأملنا كبير بأن يُغلب الأشقاء اليمنيين مصلحة وطنهم على أي اعتبار اخر، وأن يستجيبوا في أسرع وقت لهذه الدعوة. وسيجدون من دول مجلس التعاون كل الدعم، وعلى كافة المستويات، لأن أمن اليمن هو أمن دول المجلس.

لقد دأب مجلس التعاون الخليجي خلال الأزمات التي مر بها اليمن على مد يد العون للأشقاء اليمنيين، لأننا كنا وسنظل شركاء في المسؤولية، لتعزيز أمن واستقرار المنطقة وازدهار شعوبها، وهذا لن يتحقق إلا من خلال مواصلة التعاون بين دول المنطقة، وفق مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والابتعاد عن كل ما من شأنه تقويض استقرار المنطقة.

وفي الختام، إن تجاوز الحالة الخطيرة التي يمر بها اليمن وتجنيبه الانزلاق إلى مخاطر جمة لا تحمد عقباها،

يستدعي أن تتضافر الجهود الدولية وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه اليمن. وتعيد دول مجلس التعاون التأكيد على التزامها بمساندة تطلعات الشعب اليمني وصون السلم والأمن في المنطقة والعالم، والحفاظ على وحدة اليمن الإقليمية والوطنية، وسيادته واستقلاله. كما تعيد التأكيد على أن استقرار اليمن ووحدته يشكلان أولوية قصوى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكما أشرنا فإن أمن اليمن هو جزء من أمنها الوطني. وستتخذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بعد مشاورات أجراها أعضاء المجلس فيما بينهم، إذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١)، و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، و ٢١٤٠ (٢٠١٤)، و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) وإلى بياني رئيسه المؤرخين ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه لجهود مجلس التعاون الخليجي ويثني على مشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن.

”ويؤيد مجلس الأمن شرعية رئيس اليمن، السيد عبد ربه منصور هادي منصور، ويهيب بكل الأطراف وبالدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من

شأنها تقويض وحدة اليمن، وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمس بشرعية رئيس اليمن.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد على تأييده الكامل للجهود التي يبذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بنعمر، وللمفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، وعلى التزامه بهذه الجهود وبهذه المفاوضات.

”ويدين مجلس الأمن استمرار الإجراءات الأحادية من جانب الحوثيين، الأمر الذي يقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن ويعرض أمن البلد واستقراره وسيادته ووحدته للخطر، ويعرب عن بالغ القلق إزاء القصور في تنفيذ القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

”ويعرب مجلس الأمن عن استيائه لعدم استجابة الحوثيين لما طالبهم به المجلس في القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) من سحب لقواتهم من المؤسسات الحكومية، بما فيها الواقعة في العاصمة صنعاء، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى، وفك سيطرتهم عن المؤسسات الحكومية والأمنية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار عمليات الاحتجاز التعسفي من قبل جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، وهو ما يتعارض مع أحكام القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، ويكرر طلبه الإفراج بأمان ومن دون شروط عن كل المحتجزين تعسفا.

”ويرحب مجلس الأمن بفك الإقامة الجبرية التي فرضها الحوثيون على رئيس الوزراء السيد خالد بحاح وعلى أعضاء آخرين في الحكومة.

”ويحث مجلس الأمن الجهات الفاعلة من غير الدول على الانسحاب من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك في جنوب اليمن، وعلى الامتناع عن القيام بأي محاولات للاستيلاء على هذه المؤسسات.

”ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الضربات الجوية التي شنت على القصر الرئاسي في عدن والهجمات التي تعرض لها مطار عدن الدولي. ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات المروعة التي شنت بالقنابل يوم ٢٠ آذار/مارس على مسجدين في صنعاء وصعدة، والتي خلفت مقتل ما لا يقل عن ١٢٦ شخصا وإصابة العديد من الآخرين. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على الامتناع عن الاستمرار في استخدام القوة العسكرية، وعن القيام بأي أعمال عسكرية هجومية وممارسة العنف بأوجه أخرى.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته التي حث بها كل الأطراف على الاتفاق على مواعيد لإنهاء عملية التشاور الدستوري، وأجراء استفتاء بشأن الدستور، وإجراء انتخابات بموجب القانون الانتخابي الجديد عملا بالدستور الجديد، والإعلان عن هذه المواعيد، ويطالبها في هذا الصدد بأن تتخذ كل الإجراءات المفضية إلى إنجاز هذه العملية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن قلقه إزاء مقدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذا في الاعتبار أن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية ليس لها ما يبررها مهما كانت دوافعها، وأيا كان فاعلها، ومتى ارتكبت وحيثما حدثت.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أن تسوية الوضع في اليمن تأتي من خلال عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة، ومنظمة يقود زمامها اليمنيون وتلبي المطالب

والطموحات المشروعة للشعب اليمني في التغيير السلمي وفي حدوث إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، حسبما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن.

”ويدعو مجلس الأمن بإلحاح كل الأطراف، ولا سيما الحوثيون، إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة للجميع، وبوساطة من الأمم المتحدة، تتناول أمورا من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة الانتقال السياسي بغية التوصل إلى حل توافقي، ويشدد في هذا الصدد على أهمية التنفيذ التام للاتفاقات المبرمة وللالتزامات المتعهد بها من أجل بلوغ تلك الغاية.

”ويؤكد مجلس الأمن مناشدته كل الأطراف في اليمن، بمن فيهم الحوثيون والمسؤولون الحكوميون وقادة الأحزاب والحركات السياسية وأعضاء ما يسمى ”باللجان الشعبية“، أن تلتزم بتسوية خلافاتها بالحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف في تحقيق الأهداف السياسية، وتمتنع عن الأعمال الاستفزازية وعن كل الإجراءات الأحادية الجانب في تقويض عملية الانتقال السياسي. ويشدد مجلس الأمن على أنه ينبغي لكل الأطراف أن تتخذ، عملا بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلام والشراكة والوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن، خطوات ملموسة من أجل بلوغ وتنفيذ حل سياسي للأزمة في اليمن يقوم على التوافق.

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام رئيس اليمن، السيد عبد ربه منصور هادي منصور، المشاركة بحسن نية في المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام مجلس التعاون الخليجي الدعوة إلى عقد مؤتمر في الرياض، بناء على طلب من رئيس اليمن، بمشاركة جميع الأطراف اليمنية وذلك من أجل مواصلة دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، ولتكملة ودعم المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية أن تسمح جميع الأطراف لكل اليمنيين بالتجمع السلمي، دون خوف من التعرض للهجمات، أو الإصابة، أو الاعتقال، أو الانتقام.

”ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي المنطبق على الحالة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويكرر مجلس الأمن مطالبته كل الأطراف في اليمن بوقف جميع الأعمال العدائية المسلحة ضد شعب اليمن وسلطاته الشرعية، وتسليم الأسلحة التي تم الاستحواذ عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية، وذلك وفقا لأحكام اتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه المتعلق بالأمن.

”ويحث المجلس أيضا جميع الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ودون عوائق. ويكرر أيضا تأكيد ضرورة أن تعمل كل الأطراف على ضمان سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون

المساعدة، فضلا عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير العمل الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام، السيد جمال بنعمر، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما يشمل مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء المعتمدين في صنعاء، والجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الإسهام في نجاح عملية الانتقال.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يسعى إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي.

”ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لكل قراراته بشأن اليمن، بما في ذلك القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد استعداده لاتخاذ المزيد من التدابير ضد أي طرف لا ينفذ قرارات المجلس المتعلقة باليمن، ولا سيما منها القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/8.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.